



كلية الخدمة الاجتماعية

قسم مجالات الخدمة الاجتماعية

دراسة بعنوان

متطلبات بناء الشراكة المجتمعية لربط المدارس الثانوية الصناعية بسوق العمل

*" Requirements Building Societal partnership To Relate The
Industrial Secondary Schools With Labor Market "*

"ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير"

إعداد

شامية جمال سيد علي

معيدة بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

الإشراف

أ.د/شحاتة السيد صيام

أ.د/ هدى توفيق سليمان

أستاذ بقسم علم الاجتماع

ووكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب

جامعة الفيوم

أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

2012 م/ ١٤٣٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ
عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

صدق الله العظيم

التوبة: ١٠

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ط	مقدمة الدراسة
	الباب الأول: الإطار النظري للدراسة
١٧-٣	<u>الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها</u>
٣	- المقدمة
٩-٣	- أولاً: مشكلة الدراسة.....
٩	- ثانياً: أهمية الدراسة.
١٠	- ثالثاً: أهداف الدراسة.
١٠	- رابعاً: تساؤلات الدراسة.....
١١	- خامساً: مفاهيم الدراسة.
١٦-١٣	- سادساً: المنطلقات النظرية.....
١٧	- الخاتمة.....
٣٢-١٨	- الفصل الثاني: الشراكة المجتمعية من التشاور إلى التعاقد
١٨	- المقدمة
١٨	- أولاً: نظرة تاريخية حول مفهوم الشراكة المجتمعية.....
١٩	- ثانياً: مفهوم الشراكة المجتمعية.....
٢١	- ثالثاً: محفزات ودوافع الشراكة المجتمعية.....
٢٣	- رابعاً: أهداف الشراكة المجتمعية.
٢٤	- خامساً: مبادئ الشراكة.....
٢٧	- سادساً: مراحل بناء الشراكة المجتمعية.....
٢٩	- سابعاً: شروط الشراكة المجتمعية.....

الصفحة	الموضوع
٣٠	- ثامناً: معوقات تحقيق الشراكة
٣٢	- الخاتمة.
٥٣-٣٤	<u>الفصل الثالث: الشراكة المجتمعية و التعليم الفني الصناعي</u>
٣٤	- المقدمة
٣٤	- أولاً: الآليات الواجب توافرها لبناء الشراكة المجتمعية بالمدارس الثانوية الصناعية.....
٣٦	- ثانياً: أهداف الشراكة المجتمعية في التعليم الفني الصناعي.....
٣٧	- ثالثاً: مبادئ وأسس الشراكة المجتمعية في التعليم الفني الصناعي.
٣٧	- رابعاً: مراحل الشراكة المجتمعية في التعليم الفني الصناعي.....
٤٦-٣٨	- خامساً: إطراف الشراكة المجتمعية .بمدارس التعليم الفني الصناعي.....
٤٦	- سادساً: دور القيادات المدرسية في العملية التشاركية.....
٤٧	- سابعاً : مجالات الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم الفني الصناعي.....
٤٩	- ثامناً: نماذج لشراكات مجتمعية لمدارس التعليم الفني الصناعي في محافظة الفيوم.....
٥٣	- الخاتمة.
الباب الثاني الدراسة الميدانية	
٦١-٥٥	<u>الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة</u>
٥٥	- المقدمة
٥٥	- أولاً: نوع الدراسة
٥٥	- ثانياً: المنهج المستخدم.
٥٦	- ثالثاً: أدوات الدراسة.
٥٨	- رابعاً: مجالات الدراسة.
٦٠	- خامساً: المعالجات الإحصائية في الدراسة
٦١	- خاتمة

الموضوع	الصفحة
<u>الفصل الخامس: نتائج وتوصيات الدراسة الميدانية</u>	٦٣-١٣١
- المقدمة - أولاً: النتائج الخاصة بوصف خصائص عينة الدراسة. - ثانياً: النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة - ثالثاً : النتائج الخاصة بتحليل محتوى المقابلات وجلسات الاستماع - رابعاً: توصيات الدراسة و آليات تنفيذها	٦٣ ٦٣ ٧٠-١١٨ ١١٨-١٢٨ ١٢٨-١٣١
<u>مراجع الدراسة</u>	١٤٦-١٥٧
- أولاً - المراجع العربية..... - ثانياً - المراجع الأجنبية.....	١٤٦-١٥٢ ١٥٣-١٥٧
<u>ملاحق الدراسة</u>	١٥٨-١٨٩
- ملحق رقم (١) نماذج من المقابلات التي تمت مع السادة الخبراء - ملحق رقم (٢) استمارة التحكيم - ملحق رقم (٣) استمارة التطبيق..... - ملحق رقم (٤) بيان بلبقاء السادة المحكمين..... - ملحق رقم (٥) دليل مقابلة الخبراء..... - ملحق رقم (٦) بيان بأسماء السادة الخبراء - ملحق رقم (٧) نص قرار أنشاء إدارة الجمعيات الأهلية بمديرية التربية والتعليم - ملحق رقم (٨) صور التطبيق العملي	١٥٨-١٦٤ ١٦٥-١٧١ ١٧٢ ١٧٣-١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣-١٨٤

الصفحة	الموضوع
١٨٥-١٩١	- ملحق رقم (٩) الخطابات الموجهة لتسهيل مهمة الباحثة في جمع البيانات وإجراء المقابلات
١٩٢-٢٠٣	ملخص الدراسة
١٩٢-١٩٦	- ملخص الدراسة باللغة العربية.....
١٩٧-٢٠٣	- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.....

قائمة الأشكال التوضيحية

م	الشكل التوضيحي	رقم الصفحة
١	شكل رقم (١) يوضح مكونات النسق المفتوح.	١٦
٢	شكل رقم (٢) يوضح المبادئ العامة للشراكة المجتمعية.	٢٥
٣	شكل رقم (٣) يوضح المراحل والعناصر الأساسية لعملية الشراكة المجتمعية	٢٨
٤	شكل رقم (٤) يوضح أطراف الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم الفني الصناعي	٣٨
٥	شكل رقم (٥) يوضح أساليب الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها .	٤٢
٦	شكل رقم (٦) يوضح الأطراف المساهمة في مشروع التعليم الثنائي	٥١
٧	شكل رقم (٧) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للفئة العمرية	٦٤
٨	شكل رقم (٨) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي	٦٥
٩	شكل رقم (٩) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً للوظيفة	٦٦
١٠	شكل رقم (١٠) يوضح توزيع عينة الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة بالتعليم الفني	٦٨

قائمة الجداول

م	الجدول	رقم الصفحة
١	جدول رقم (١) يوضح طريقة تحديد حجم العينة التطبيقية	٥٩
٢	جدول رقم (٢) يوضح توزيع أفراد العينة "طبقاً للسن"	٦٣
٣	جدول رقم (٣) يوضح توزيع أفراد العينة "طبقاً للمؤهل الدراسي"	٦٤
٤	جدول رقم (٤) يوضح توزيع أفراد العينة "طبقاً للوظيفة"	٦٦
٥	جدول رقم (٥) يوضح توزيع العينة "طبقاً لسنوات الخبرة بالتعليم الفني"	٦٧
٦	جدول رقم (٦) يوضح توزيع العينة "طبقاً لسنوات العمل بالمدرسة الحالية"	٦٨
٧	جدول رقم (٧) يوضح توزيع العينة "طبقاً لمعرفتهم لموقف المدرسة من الجودة"	٦٩
٨	جدول رقم (٨) يوضح الاستجابات حول مدى تحقيق متطلبات بناء الشراكة المجتمعية في التخطيط المدرسي	٧١
٩	جدول رقم (٩) يوضح متطلبات الشراكة المجتمعية في التخطيط المدرسي في ضوء حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	٧٨
١٠	جدول رقم (١٠) يوضح متطلبات الشراكة المجتمعية في التمويّل المدرسي في ضوء حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	٨٢
١١	جدول رقم (١١) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في عبارات المحور الثالث لمتطلبات الشراكة المجتمعية	٨٩
١٢	جدول رقم (١٢) يوضح متطلبات الشراكة المجتمعية في صنع القرارات واتخاذها في ضوء حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	٩٣
١٣	جدول رقم (١٣) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في عبارات المحور الثالث لمتطلبات الشراكة المجتمعية	٩٧
١٤	جدول رقم (١٤) يوضح متطلبات الشراكة المجتمعية في التقييم والرقابة في ضوء حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	١١٠
١٥	جدول رقم (١٥) يوضح الاستجابات حول متطلبات الشراكة المجتمعية في التقييم والرقابة المدرسية .	١١٥

–مقدمة الدراسة:

يعد التعليم الفني الصناعي جزء من التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوي بصفة خاصة ، وبالرغم من اعتباره أحد المؤشرات الهامة في قياس التنمية البشرية في المجتمعات إلا إنه يواجه العديد من المشكلات التي تحول دون تحقيقه لأهدافه وهي تخرج عمال ماهرين قادرين على مواكبة سوق العمل . ولعل الشراكة المجتمعية من ال مفهومات الذي ذاع صيتها في الآونة الأخيرة كآلية جادة لربط التعليم الفني الصناعي بسوق العمل ، من خلال فتح أبواب المدرسة الثانوية الصناعية للمجتمع الخارجي كشريك فاعل مع المدرسة مثل " الجامعة ، الجمعيات الأهلية ، المجالس المحلية ، الآباء وأولياء الأمور ، الطلاب أنفسهم ، أصحاب المصانع المحلية ، الهيئات الدولية المانحة " . وعلى هذا فان التعليم الفني الصناعي والشراكة المجتمعية نجدهما يشكلان علاقة تثير اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية ، من حيث البحث في شكل هذه العلاقة وما هي المتطلبات اللازمة لبنائها من حيث متطلبات الشراكة المجتمعية في التخطيط المدرسي ، ومتطلبات الشراكة المجتمعية في التمويل المدرسي ، ومتطلبات الشراكة المجتمعية في صياغة القرارات المدرسية واتخاذها، وأخيراً متطلبات الشراكة المجتمعية في التقويم والرقابة المدرسية .

وحققت الدراسة أهدافها من خلال العرض النظري والذي تمثل في الباب الأول بعنوان الإطار النظري، والذي تضمن أربع فصول، الفصل الأول كان بعنوان: مشكلة الدراسة وأهميتها، وضم هذا الفصل عرض لمشكلة الدراسة باستخدام الدراسات السابقة، وأهمية الدراسة وأهدافها، والمنطلقات النظرية . والفصل الثاني : الشراكة المجتمعية من التشاور إلى التعاقد ، والفصل الثالث بعنوان: الشراكة المجتمعية و التعليم الفني الصناعي

وفي إطار التأكيد على أهمية دراسة الواقع الاجتماعي مع وجوب الاستعانة بالمؤشرات الكمية والكيفية في الدراسات الاجتماعية للتنمية والمجال المدرسي ، جاء الباب الثاني بعنوان الدراسة الميدانية ، واختص بعرض الإجراءات المنهجية في الفصل الخامس، ثم عرض بيانات الدراسة الكيفية والكمية وتحليلها في الفصل السادس وأهتم الفصل السابع بعرض نتائج وتوصيات الدراسة..

وأخيراً لا يسع الباحثة سوى أن تتمنى من الله عز وجل أن تمثل دراستها لبنة ف ي كتابات الخدمة الاجتماعية المدرسية وأن تسهم في التراكم المعرفي المتعلق بالمجال المدرسي بصفة عامة ، والتعليم الفني الصناعي بصفة خاصة .

والله ولى التوفيق

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها

الفصل الثاني: تطور الشراكة المجتمعية

الفصل الثالث: الشراكة المجتمعية والتعليم الفني الصناعي

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

عناصر الفصل:

المقدمة.

أولاً: مشكلة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة.

خامساً: مفاهيم الدراسة.

سادساً: المنطلقات النظرية للدراسة.

الخاتمة.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة:

أصبح تقدم الأمم مرهوناً بما تحقّقه من إنجازات في مجال التعليم، تلك التي تعد من أهم الخدمات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة . وباعتبار أن التعليم من أهم الركائز الأساسية في تكوين رأس المال البشري الفاعل والمنتج فهو يعد آلية مهمة في تجاوز التخلف والالتحاق بركب التحديث ، أنه في إطار ذلك تسعى سياسة الدولة لبناء الكوادر البشرية المؤهلة، عن طريق تشجيع بناء الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والأهلي لتقديم الخدمات التعليمية، و بغرض زيادة مهارات المتعلمين والارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة واستثمار الإمكانات المادية والبشرية الموجودة بمدارس التعليم الفني الصناعي . فإذا كان التعليم بصفة عامة خدمة منتجة على المدى البعيد ، فإن المدارس الثانوية الصناعية من المفترض أن تكون مدارس منتجة على المدى القريب ، وذات إنتاج واضح وملحوس.

يعتبر العنصر البشري هو غاية ووسيلة التنمية في الوقت نفسه . ولما كان التعليم الجيد والتدريب من العوامل المهمة في استراتيجيات التنمية، فإنه عن طريقه يم كن تحسين الفجوة بين عملية التحديث وإشباع الاحتياجات المجتمعية ، فضلاً عن توليد فرص العمل الكافية التي من شأنها أن تستوعب الزيادة السنوية في الطلب علي العمل . وإذا كان المجتمع المصري يشهد تدهوراً واضحاً في الحالة التعليمية بمؤسسات التعليم الفني الصناعي في مصر ، فإنه أن الألوان أن نعيد النظر في أدوار وطبيعة وأهداف المؤسسات التعليمية ، بما يتناسب مع الطرح العلمي للتنمية .

وإن ثمة مجموعة من المشكلات الفنية والمادية التي يشهدها التعليم الفني بشكل عام والتعليم الفني الصناعي بشكل خاص مثل تعدد تبعية مؤسسات التعليم والتدريب لجهات مختلفة ، والاختلاف الكبير بين مستويات الخريجين وبين المستوي الحقيقي للشهادة الممنوحة ، والبيروقراطية والمركزية المفرطة التي لا تسمح بأي مواجهة للاحتياجات المحلية أو برامج التأهيل الخاصة برفع مستوى كوادرها المحلية ، وقصور المعلومات الحقيقية في سوق العمل، وضعف مشاركة القطاع الخاص، وتواضع التمويل الحكومي والخاص لتطوير مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني^(١) .

وباعتبار أن ما سبق يكبح التعليم الفني من مجارة عملية التحديث في الدول الأوروبية ، فإنه أن الألوان أن نعيد النظر في أهدافه وطريق ة العمل به لكي يتلاءم مع عصر المعلومات والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل المطلوبة ، فضلاً عن عدم إهدار كل هذه الإمكانيات المادية والبشرية داخل المدارس الثانوية الصناعية .

وانطلاقاً من أهمية تطوير التعليم الفني الصناعي ، فإن الأهداف العامة لذلك التطوير تتمثل في توفير الإمكانيات المناسبة ، وتشجيع رجال الأعمال المهتمين بالتعليم بتقديم الدعم اللازم ، وتشجيع المصانع والشركات في إتاحة الفرص لطلاب التعليم الفني الصناعي لممارسة التدريبات العملية لهم ، وإكساب الطلاب المهارات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل^(٢) .

ولأهمية شراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني في العملية التعليمية ، فقد ركز تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ على أنه قد حان الوقت للأخذ بسياسة اجتماعية ليبرالية جديدة، تتناسب مع تحرير النظام الإقتصادي، يضمن إدماج المجتمع المدني والقطاع الخاص ملع للمؤث في عقد اجتماعي جديد من أجل الجميع

ولئن كان الاتجاه الليبرالي الجديد هو ما يطلق عليه الطريق الثالث^٣ الذي يعد أحد الطرق لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنميطه يهدف إلى إعادة بناء المجتمع المدني النشط وذلك من خلال تكوين الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني ، وتجديد الجماعة من خلال تشجيع المبادرات المحلية

١- محمد صبري الشافعي : التدريب المهني والتعليم الفني في جمهورية مصر العربية ، منظمة العمل العربية

موقع الكتروني. www.alolabor.org

١- وزارة التربية والتعليم، الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم بمحافظة الفيوم ٢٠٠٧ - ٢٠١٢، ص ٣٤.

٢- تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، العقد الاجتماعي في مصر : دور المجتمع المدني ،بيان صحفي www.undp.org.eg

٣- طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، القاهرة ، الشروق ، د.ط، ٢٠٠٧ ، ص ٤٤٥ .

٤- أنتوني جيدنز: الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين ومراجعة وتقديم محمد الجوهري ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠١٠ ، ص،ص

والواقع أن هذا لا يعني أن الشراكة المجتمعية تعد من أهم توجهات اللامركزيتها تعفي الدولة من مسؤولياتها السيادية ودورها التوجيهي والتشريعي والرقابي ، بل على العكس من ذلك ، فللدولة مشاركتها لتحقيق أدوارها السيادية وللقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني مشاركتهم بهدف تحقيق التوازن الدقيق بين الأضلاع الثلاثة للشراكة المجتمعية المتمثلة في الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

وإنه وفق ما تقدم وفي ضوء سعي الدولة لتحقيق التكامل والدمج الاجتماعي في المجتمع، وتنشيط الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص والقطاع التعاوني في المجتمع ، فإن الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي تعمل على التزام وزارة التربية والتعليم بتطوير نظام التعليم قبل الجامعي في مصر لتقديم نموذج راند في المنطقة، وذلك من خلال توفير تعليم عالي الجودة للجميع كحق أساسي من حقوق الإنسان، وإعداد كل من الأطفال والشباب لمواطنة مستنيرة في مجتمع المعرفة ، وفي ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعي وتأسيس نظام تعليمي للامركزي يدعم الشراكة المجتمعية ، ويكفل إدارة إصلاح التعليم بطريقة فاعلة علي مستوى المدرسة وكل المستويات الإدارية^(٧).

وعلى هذا الأساس فقد تم إصدار قرار وزاري بإنشاء إدارة الجمعيات الأهلية في مديريات التربية والتعليم لتسهيل عملية الشراكة المجتمعية داخل المدارس ، التي يكون طرفاها المجتمع المدني ممثل في الجمعيات الأهلية وبين الحكومة ممثلة في المدارس ، إذ من خلاله تم الإشارة إلى ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، تم إنشاء إدارات للجمعيات الأهلية بالمديريات ، وعلى هذا فقط وافق الوزير بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢ علي استحداث تقسيم تنظيمي بالمديريات التعليمية يسمى إدارة الجمعيات الأهلية^(٨) ، وإذا كان ذلك بشكل عام فإنه على مستوى محافظة الفيوم فقد تم إنشاء إدارة الجمعيات الأهلية بمديرية التربية والتعليم عام ٢٠٠٥ ، لكي تقوم بتنفيذ العديد من المشروعات المقدمة من الجمعيات الأهلية بالمحافظة داخل المدارس منها علي سبيل المثال "مشروع دمج التربية البينية في منهجية التربية من خلال الفن وذلك بعدد (٥) مدارس بإدارة يوسف الصديق ومشروع تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتضامن الاجتماعي والوكالة الكندية بعدد ١٧ جمعية على مستوى المحافظة^(٩).

وبناءً على ما سبق نجد أن دور مؤسسات المجتمع المدني في مصر قد تطور واعتمدت عن صياغة أهدافها علي رأس المال المادي والبشري وتنمية وبناء القدرات البشرية وإعادة بناء هذه القدرات ، باعتبار الإنسان هو العنصر البشري الفاعل للمشاركة والمحرك والمستفيد من عملية التنمية، والذي يركز علي مفهوم التنمية المتواصلة والمستدامة، والتي تمثل شبكة للأمان الاجتماعي لكل فئات المجتمع^(١٠).

٥- إقبال الأمير السمالوطي : رؤية ونموذج تطبيقي للمشاركة الشعبية ، (بحث منشور)، المؤتمر العلمي الثاني عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠٠١، ص ٢١.

١- وزارة التربية والتعليم ، الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر نحو نقلة نوعية في التعليم من ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ إلي ٢٠١١ - ٢٠١٢ ، ص:ص ١٠:٥ .

٢- وزارة التربية والتعليم، مكتب رئيس قطاع التعليم العام، قرار بإنشاء إدارات الجمعيات داخل المديريات التعليمية في المحافظات.

١- محافظة الفيوم ،مديرية التربية والتعليم ،إدارة الجمعيات الأهلية ،بيان بالمشروعات والخدمات والجهود الذاتية المقدمة من الجمعيات الأهلية للعمل داخل المدارس، ٢٠٠٨.

٢- إقبال الأمير السمالوطي: رؤية ونموذج تطبيقي للمشاركة الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

وإذا ما أردنا الوقوف على التراث النظري المرتبط بموضوع الدراسة بمتغيراته المتعددة، فأئنا سوف نحاول الكشف عن أهمية التعليم الفني الصناعي وربطة بسوق العمل عن طريق بناء الشراكات المجتمعية، وهو ما جعلنا نقسمها إلى المحاور التالية

أ - دراسات خاصة بمشكلات التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي بصفة خاصة
ب - دراسات خاصة بأهمية بناء الشراكات المجتمعية لتحسين العملية التعليمية .
وفيما يخص المحور الأول الذي يهتم بمشكلات التعليم بصفة عامة والتعليم الفني الصناعي بصفة خاصة فهناك مجموعة من الدراسات التي تصدت لذلك كان منها

- دراسة (سامر السيد ١٩٩٥) (١١) التي أكدت على أهم المشكلات التي تواجه خريجي المدارس الصناعية وهي عدم كفاية التدريب العملي ، وإنه لابد من رفع كفاءة برامج التدريب المهني وذلك من خلال زيادة الميزانية المخصصة للاستثمار البشري بتلك المدارس للنهوض بمستوي كفاءتهم ومتابعتهم التي تشرف علي تلك المدارس

- كما أشارت دراسة (منال الطيب ١٩٩٨) (١٢) إلى أن الميزانية المخصصة لممارسة البرامج والأنشطة المهنية في حاجة ماسة إلى التدعيم بالجهود المجتمعية فضلاً عن توفير الأدوات والأجهزة التي تحتاجها المدرسة .

- توضح دراسة (محمد صبري ٢٠٠٥) (١٣) إنه لازال التعليم الفني والتدريب المهني في البلدان العربية يعاني من الفصل بين التعليم الأكاديمي والتعليم التطبيقي ، حيث إن تعليم العمال أقل من درجة التعليم الأكاديمي ، وأيضاً عدم ربط التعليم والتدريب المهني والفني بمؤسسات العمل والإنتاج.

- وأضافت دراسة (سامي الطوخي ٢٠٠٦) (١٤) إن توزيع الأنفاق الجاري علي التعليم بين المحافظات المصرية لا يأخذ في اعتباره المخرجات الإيجابية التي تصاحب العملية التعليمية ، ولا يعطي هذا التوزيع أهمية للمحافظات ذات التنمية البشرية المنخفضة ، فإن العوامل مثل معدلات البطالة ومستوي الفقر لا يبدو أنها تمثل أهداف لنظام تمويل التعليم.

- وتشير دراسة (خالد زكريا ٢٠٠٨) (١٥) إلى أن نظام تقديم الخدمات التعليمية في مصر، يتسم بعدم التركيز دون سلطة حقيقية للوحدات الخدمية المحلية ، وهو ما يحد بشكل كبير من سلطات الإدارة

٣- سامر السيد السقا : إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في مساعدة القوة الاقتصادية لتحقيق الاستخدام الأمثل لخريجي المدارس الصناعية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٥ ، ص ١٨١ .

١- منال حمدي محمد الطيب : دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المشاركة الشعبية لدعم الخدمات التعليمية بالمدارس ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٨ ، ص ٣١٩ .

٢- محمد صبري الشافعي : متطلبات أسواق العمل في ضوء المتغيرات الدولية ، ندوة لمنظمة العمل العربية، يونيو ٢٠٠٥ www.aloabar.org ص ١١ .

٣- سامي الطوخي : الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري ، دراسة لمركز السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩ .

٤- خالد زكريا أمين : تقييم الحكومة المركزية في تمويل الخدمات علي المستوي المحلي " :دراسة حالة قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر " ، (بحث منشور) ، مؤتمر تطوير الإدارة المحلية الذي ينظمه شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٧ .